



جماعة تنمية الديمقراطية

Group for Democratic Development

منظمة غير حكومية مشهورة برقم ٥٤٣٢ القاهرة



مركز أندلس لدراسات التسامح

ومناهضة العنف

الأزمات الطائفية

الجدور، المتغيرات ، المعالجات

بقلم / نبيل عبد الفتاح

مساعد مدير مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام

- تبدو مشاهد العنف المادي والرمزي ذو الوجوه والدوافع الدينية "والطائفية" وكأنها جزء لا يتجزأ من شريط سينمائي قديم ، يعرض مرارا وتكرارا بين الحين والآخر على مسارح اجتماعية عديدة في الفضاءات الدينية والاجتماعية والسياسية للدولة والمجتمع ! ان تشابهه و قائع و صور و اطراف و خطابات انتاج الازمات الطائفية ، - والتعبير شائع و غير دقيق - وأساليب إدارتها ، والحلول النمطية وغير الفعالة لها ، تدفع للقول ان مصادر و اسباب توالد العنف المادي والرمزي ذو التسويغات الدينية والمذهبية لم تعد مخصص احداث عارضة تطل بوجهها الشيطاني والأسطوري لتلقي بظلالها الاضطرابية على اسس الاندماج القومي التي تتآكل بين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والاجتماعية يوما بعد الاخر !!
- ثمة استمرارية تاريخية للنزعات والأزمات الطائفية تمتد منذ عقد الاربعينات ، وأوائل عقد الخمسينات ، ببروز نتوءات طائفية تشير الي ان العقد السياسي الاجتماعي لوحدة الامة المصرية - والهلال مع الصليب في اطار المواطنة ودولة القانون ، والحدثة السياسية والقانونية - وهنت قواعده ، الامر الذي دفع السراي إلى التلاعب ببعض منظمات الشباب القبلي الجامعي للضغط على حزب الوفد ، ثم اتجاه بعض الفئات الوسطى والوسطي الصغيرة إلي الابتعاد عن العمل السياسي لاسيما في إطار حزب الوطنية المصرية ، لارتفاع نفقات الترشيح للانتخابات البرلمانية خاصة في ظل ادوار كبار الملاك وسيطرة الطبقة شبه الرأسمالية على الحزب ، وترتب على ذلك بروز بعض المنظمات السياسية ذات طابع وبرامج طائفية كالحزب الديمقراطي المسيحي ، وسكرتيره رمسيس جبراوي المحامي ، وكان معاديا للوفد ، وبعد ثورة ١٩٥٢ ظهرت جماعة الامة القبطية التي قادها ابراهيم هلال المحامي ، ثم دخول جيل جديد من ابناء مدارس الاحد - من ذوي التعليم الجامعي - الي الحركة الرهبانية بديلا عن حركة سياسة بدت مأزوقه ومحتقنه آنذاك.
- طيلة تطور نظام يوليو ١٩٥٢ ، كانت الأزمات الطائفية ذات طابع يتصل بطبيعة النظام الحاكم وقادته ، وتركيبية تنظيم الضباط الاحرار السري وأعضاءه المسلمين باستثناء واحد من

الصف الثالث ، ثم التأميمات و قوانين الاصلاح الزراعي التي مست الاساس الاجتماعي للأقباط ذوي الانتماء الي كبار الملاك الزراعيين والطبقة شبه الرأسمالية من ناحية أخرى ، والي الدور السياسي لهم مع مواطنيهم المسلمين من ذوي الانتماء الاجتماعي المشترك في اطار النظام شبه الليبرالي والتعددي الذي شاركوا بفاعلية في اطاره قبل الثورة .

- اكثر من ثلاثة عقود مضت منذ حادثة الخانكة عام ١٩٧١، وتقرير لجنة العطيبي ذائع الصيت حولها والذي لا يزال حبيس ادراج النظام ، وحتى وقائع التظاهر والعنف التي تمت مؤخرا بالاسكندرية ونحن إزاء نمط شائع لإنتاج العنف المادي والرمزي بطيوفه الدينية و المذهبية ، تتكرر الاسباب و السياقات السوسيو - دينية والسوسيو -سياسية والوقائع ، وأساليب المعالجة ، على نحو يشير ، وبوضوح أن ثمة اختلالات بنائية عميقة مستمرة تاريخيا في توليد هذا النمط من الأزمات ، وبتعبير آخر أن الجذور المنتجة للأزمات الطائفية - وفق التعبير الشائع وغير الدقيق - لاتزال قوية في تربة الانقسامات الدينية والمذهبية الإسلامية والمسيحية ، وأنها تتناسل وتمتد إلي مساحات أوسع كلما تفاقمت الاختلالات البنائية في الانساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية ، وفي نطاق سياسات التنشئة الاجتماعية والسياسية والتعليمية والأخطر الدينية ، وفي علاقة المؤسسات الدينية بالنظام السياسي التسلطي.
- ان عجز المعالجات الرسمية والارسمية ظاهر في الوقاية من الأزمات الدينية والطائفية ، وأثناء اندلاعها وطرق إدارتها في ظل استمرارية أزمة التعايش الديني في اطار مجتمع متعدد الاديان ، وهو ما يشير إلي أننا إزاء اختلالات أكثر عمقا وبنوية تطال الدولة ذاتها ، وفي الأنساق السياسية والثقافية والدينية السائدة ، ولم تستطع المعالجات الرسمية ان تحدث اختراقا في التعامل مع جذور المسألة الدينية - أصبحت كذلك - ومتغيراتها في سياسات تاريخية - ثقافية ممتدة على مدى خمسة عقود ويزيد .

- ثمة اختلالات بنائية تؤدي الي إنتاج أزمات التعايش الديني في مصر يمكن اولا " رصد بعض ملامحها المستمرة ، وثانيا : الملامح المتغيرة في ازمة مسرحية " كنت أعمى وأبصرت " ، وثالثا : محاولة اولية للتعامل مع الأزمات الطائفية القادمة .

أولاً : جذور آزمات التعايش الديني الاسلامي - المسيحي في مصر :

- ١- تتمثل ابرز الاختلالات في بنية الدولة المصرية المركزية وهيمنتها ، وسطوتها السياسية والادارية واختراقها لكافة تفاصيل الحياة اليومية المصرية ، وخاصة في ظل الهندسات القانونية والسياسية والإدارية الحديثة ، مع ضعف وزن ومكانة ودور " الفرد " - لايزال حالة في طور التشكل عموما والاستثناءات الفردية في نمو خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي - على مستوى إنتاج المبادرة الفردية في المجال السياسي والاجتماعي ولاسيما بعد تأسيس الضباط الأحرار للدولة التسلطية والتعبوية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ لا شك ان الحضور الكثيف للدولة ادى لاختراقها المجالين العام والخاص وفرض قيود عديدة عليهما ، بحيث اعاقا إنتاج الفرد المواطن وذلك بعد أنتاج هندسة دستورية وإدارية تركز هيمنة الدولة وأجهزتها مع تهميش وإضعاف المواطن الذي شكل حالة مجازية ونصوص شكلية أكثر من كونه حالة واقعية على مستوى الحقوق والواجبات والمسئولية ، ومع بروز انتهاكات لحقوق المواطن وحرياته الأساسية .
- ٢- قامت الدولة - والنظام التسلطي - بتأميم الدين الإسلامي -إذا جاز التعبير وصاغ - واستخدامه المكثف في العمليات السياسية ، وذلك كمصدر للشرعية السياسية وكأداة للتعبيئة الاجتماعية والسياسية ، وفي تدبير الخطابات الرسمية ، وفي تسويق السياسات والقرارات الكبرى للقادة السياسيين للنظام ، وفي إعادة تشكيل الخريطة السياسية وتوازاناتها بين القوى المختلفة بين الحين والآخر وفي التصدي لايدولوجيا الجماعات الإسلامية السياسية والراديكالية ، وجماعة الإخوان المسلمين ، وفي إطار السياسة الخارجية المصرية إزاء سياسات بعض الدول العربية ، وتجاه الدول الإسلامية عموما . ترتب على توظيف الدولة والنظام التسلطي للإسلام في السياسية

انسحاب الأقباط من المشاركة السياسية في إطار النظام ومؤسساته، ولاسيما بعد فشل سياسة إعادة دمجهم في إطار نظام الدوائر المغلقة الذي فشل ثم نظام التعيين من قبل رئيس الجمهورية في بعض المقاعد العشر المخصصة للكفاءات وتناقصت إعدادهم في إطار المقاعد العشر وشاركهم حريم النظام وبعض موالية من التكنوقراط وكبار الموظفين!!

٣- أدت سياسة التأميمات والإصلاح الزراعي وتصفية نظام التعددية الحزبية وحزب الوفد ، وتحالف قادة نظام يوليو مع الإخوان في بداية الثورة إلي انحسار دور الأقباط البارز في الحياة السياسية والعامة المصرية ولاسيما أبناء الطبقة السياسية شبه الليبرالية القديمة ، والتي توارت وانعزال الفئات الوسطى - الوسطى والتكنوقراط والتجار ، الأمر الذي أدى إلي تصفية الشخصيات العامة القبطية ذات التجربة والتكوين والخبرة السياسية لصالح مجموعة قليلة من التكنوقراط الموالين للنظام الذي قام بتعيينهم في بعض المواقع الوزارية والإدارية في القطاع العام ، أو مجلس الشعب ، ثم الشورى بعدئذ وإلي الآن . ظل تكنوقراط النظام التسلطي هم البديل اليوليوي للمشاركة السياسية للأقباط في الحياة السياسية وآلياتها المختلفة .

٤- تزايدت عزلت الأقباط السياسية وتأكدت عبر تحالف السلطة السياسية ، مع المؤسسة الدينية القبطية الارثوذكسية ورموزها القيادية كالبطريرك - من البابا كيرليس السادس وعلاقته المميزة بالرئيس جمال عبد الناصر ، وشنودة الثالث وعلاقته النزاعية مع الرئيس انو السادات ، والعادية مع الرئيس حسني مبارك ، وتحول ملف الهموم القبطية إلي جزء من الملفات الأمنية بديلا عن إسناده إلي " القادة السياسيين " للنظام أو السعي لإيجاد حلول سياسية ثقافية وتعليمية وإعلامية جادة لجذور المشكلات.

٥- في ظل حكم الرئيس أنور السادات تعاون النظام مع الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية في الجامعات وأفرج عن قادة الإخوان المسلمين وأتاح هامش متسع من النشاط والحركة للجماعة في إطار الحياة السياسية وذلك لإحداث توازن سياسي مع قوى المعارضة الماركسية والناصرية . ترتب على ذلك خلل في التوازنات بين القوي السياسية على اختلافها

لصالح الإخوان والجماعات الإسلامية السياسية ، وبروز نزعات دينية مذهبية إسلامية ومسيحية ، ولاسيما منذ إعداد وثيقة دستور ١٩٧١ ، وما جاء بها بخصوص نص المادة الثانية من الدستور وبدء مطالبات المؤسسة الدينية الإسلامية الرسمية - الأزهر الشريف - والإخوان المسلمين بإحداث تغييرات في طبيعة النظام القانوني المصري من الهندسة القانونية الحديثة إلى العودة إلى القانون الديني ولاسيما في مجال النظام العقابي وتشكلت لجان في البرلمان لإعداد القوانين الجديدة ، وزادت الأمور تعقيدا بعد توظيف السادات لتعديل المادة مجددا في عام ١٩٨٠ مع رفع القيد من عدد مرات الرئاسة في المادة ٧٧ التي عدلت ليجري نصها على النحو التالي : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى . وهو ما رفع القيد السابق الذي حددها بمدتين رئاسيتين متتاليتين .

أما المادة الثانية المعدلة ذهبت إلى أن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . وهو ما شكل مادة بعض الخطابات القبطية النقدية الداخلية والمهجرية عن أسلمة الدولة ، وتثدين علاقاتها بالمواطنين عموما ، وانتهاك حقوق المواطنة الدستورية والقانونية للأقباط عموما ، والتمييز إزاءهم وفق معيار الانتماء الديني . أدى الاتجاه إلى أسلمة النظم القانونية - ذات المصدر التاريخي اللاتيني - إلى تعبئة وشحن ديني - ديني بين شركاء الوطن والدولة والأمة المصرية الواحدة ، والتي عقد مؤتمرات دينية إسلامية بقيادة مولانا الأمام الأكبر د. عبد الحليم محمود ، وأخرى بقيادة قداسة البابا شنودة الثالث ، على نحو يذكرنا بمؤتمرات أوائل القرن الماضي . ترتب على عمليات التعبئة والشحن الديني - الديني إلى بروز الانقسامات الطائفية ، وثقافة التوجس والريبة والكرهية المتبادلة بين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية .

• أدى فقه ولاهوت الطائفية المتبادل بين منتجي خطابه إلى بروز ظواهر العزلة وإعادة إنتاج الخطابات الدينية - السياسية الانقسامية ، والصور الفقهية النمطية عن الآخر الديني ، بكل

سلبياتها الأمر الذي أدى إلي ابتعاد الأقباط عن المشاركة السياسية والحياة العامة لصالح التشرنق والالتفاف حول المؤسسة الدينية القبطية الأرثوذكسية ورموزها القيادية ، والاندماج داخلها ، وترتب على ذلك نتائج عديدة يمكن رصد بعضها فيما يلي:

(١) الاندماج بين الأقباط والمؤسسة الدينية التي أصبحت بمثابة المجال العام لأنشطة الأقباط وابتعادهم عن المجال العام المشترك مع أخوة الوطن من المسلمين .

(٢) تناسل الأساطير والصور النمطية حول أنشطة الأقباط داخل الكنائس ومن بينها أو هام وأكاذيب حول السلاح داخل الكنائس التي روجها المتطرفين لصالح تعبئة الجمهور وشحنة دينيا إزاء إخوانهم الأقباط .

(٣) بروز الشائعات الكاذبة والمتبادلة حول التحول الديني من الإسلام للمسيحية، ولاسيما الفتيات ، وذلك لاستثارة المشاعر والقيم التقليدية الذكورية المحافظة لدى الجمهور العادي من المسلمين ، وتحريكهم إثناء الأزمان " الطائفية " كما يطلق عليها في التعبير الشائع .

(٤) أدى استبعاد الفئات الوسطى - الوسطى ، والوسطى - الصغيرة القبطية عن المجال العام وعدم مشاركتهم في الحياة السياسية و الحزبية و فاعليتها إلي عدم تصويتهم في الانتخابات العامة والابتعاد عن الانخراط في العمل السياسي والأحزاب ، الأمر الذي أدى إلي اللامبالاة بالسياسة ، بل وكراهيتها ، لأنها تحولت إلي مجال لتداخل الديني بالسياسي او بالأحرى أسلمة الفضاء السياسي ، ومن ثم لم يعد لديهم اهتمام بالمجال السياسي او لعب أي دور فعلا في نطاقه وهو ما كرس غياب سياسيين أقباط ذوي خبرة ، ورؤية قومية تتجاوز الانتماءات الأولية الدينية والمذهبية إلي مسلمين وأقباط ، الأمر الذي ساعد علي لامبالاة الأحزاب السياسية كلها - الحزب الوطني وأحزاب المعارضة إلا فيما ندر كالتجمع الوطني التقدمي والقوى المحجوبة الشرعية مثل الإخوان المسلمين ، والجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية - بعزوف الأقباط عن المشاركة السياسية تحديدا ، ومعهم بعض الفئات الوسطى المدنية في القاهرة والإسكندرية .

• أن عدم اهتمام قادة الأحزاب السياسية الرسمية بمشاركة الأقباط في عضويتها وفي ترشيح ودعم بعضهم في الانتخابات البرلمانية والشورى والمجالس الشعبية المحلية شكل ولا يزال واحدة من أبرز ظواهر ثقافة العزلة والانقسامات وأزمة مبادئ المواطنة وفق الأسس الدستورية والسياسية الحديثة وعجز النظام والصفوة الحاكمة والمعارضة . ولا تزال العزلة سائدة ويبدو ترشيح بعض الأقباط من قبل الحزب الوطني أمرا استثنائيا ، فلم يرشح سوى عضوين في الانتخابات الحالية وهو أمر بالغ الغرابة في إطار حزب حاول تجديد خطابه عبر الإشارة إلي أعمال قواعد المواطنة في إطار البيان الذي أصدرته لجنة السياسات في مؤتمر الحزب الوطني العام الماضي فضلا عن أن أعمال قواعد دولة المواطنة كانت جزءا من الخطاب الانتخابي الرئاسي ، للرئيس حسني مبارك والسؤال الذي يطرح هنا أين ذهبت هذه الوعود من قبل قادة الحزب ولجنة السياسات.

(٥) في ظل الفراغ السياسي في البلاد ، و انعزال الأقباط والقيود على المجال العام و شيوع ثقافة العنف الرمزي ذو الطابع الديني و المذهبي ، تزايدت الحواجز النفسية والقيمية بين أبناء الأمة والوطن الواحد وتفككت عرى الموحديات القومية الحديثة والمعاصرة وتآكل المواطنة وحقوقها وواجباتها ومسئوليات الدولة والنظام التسلسلي وحكوماته المتعاقبة ومجالسه النيابية والتمثيلية إزاء أعمال قواعدها للمصريين جميعا والأقباط تحديدا الذين يعانون من نقص في حالة المواطنة تستدعي تدخلا ايجابيا من الدولة لمعالجة أسبابها.

(٦) بروز قادة المؤسسة الدينية الارثوذكسية كتمثلين للأقباط لدى النظام والحكومات المتعاقبة وجهاز الدولة والأمن حيث يعبرون عن مصالحهم ومواقفهم السياسية والدينية الأمر الذي أدى إلي استبعاد المدنيين من خارج الاكليروس الديني ، وأقباط السلطة الحاكمة وهيمنة رجال الدين الأقباط ومصالحهم على الأقباط ، وتوظيف الضغوط والتوترات الدينية - الدينية ، في تعبئة وشنح الأقباط وراء القادة الكنسيين اللذين مدوا سلطانهم الديني ونفوذه خارج نطاق المجال الديني والمذهبي إلي المجال السياسي ، والفضاء الثقافي كما حدث في الاعتراضات العديدة

والبيانات الصادرة ضد بعض الأعمال الدرامية المتلفزة كتمثيلية " أو ان الورد " ، أو فيلم " بحب السياما " والخط بين الدائرة الدينية العقائدية ، وبين دائرة الابداع والفنون ، على الرغم من تمايز نطاقاتها ، ومناهج تحليل وتأصيل البنى العقديّة واللاهوتية ، وبين خطابات المنهج فى تحليل الخطاب الدرامى المتلفز ، أو الخطاب السينمائى ، والأداب على تعقد وتركيب مصطلحاتهم ومعاييرهم وأساليب التقويم النقدى للأعمال الفنية والنصوص الأدبية .

• ثمة إمتداد لسلطة رجال الدين الرسميين فى محاولة إعادة صياغة المجال الفردى الخاص والحريات الفردية ، وذلك على نحو منهجى وذلك من خلال الأحوال الشخصية ، والتأثير على علاقات "الفرد" المسيحى فى إطار نظام الأسرة أو العائلة ، والربط بينه وبين المؤسسة برباط محكم عقائدياً وأخلاقياً وروحياً ، على نحو يحول المؤسسة الى فضاء موازى للدولة ، ولاسيما فى ظل استثمار بطء استجابة الصفوة الحاكمة للهموم والمطالب القبطية فى مجال أعمال قواعد المواطنة ، فضلاً عن التوجس من روح التطرف الذى يبدو فى خطابات الجماعات الاسلامية المتشددة إزاء الأقليات الدينية على نحو كرس عزلة نفسية ودعم خطابات الغلو الأرثوذكسي - والمسيحي عموماً - التى وجدت بيئة نفسية ودينية واجتماعية مواتية لانتشار هذا الخطاب المتزمت .

• أن امتداد السلطان الدينى للأكليروس الى مجالات سياسية وثقافية واجتماعية وفردية تزايد فى ظل عقود العنف المادى والرمزى ذو الوجوه الدينية والمذهبية الذى مارسه الراديكاليات الأصولية الاسلامية ولاسيما فى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى ولا يزال ، وترتب على ذلك بروز المؤسسة القبطية الارثوذكسية وقادتها - البطريرك والمطارنة والأساقفة والقمامسة - كمتلين للأقباط خارج المجال الدينى بل وشيوع إدراك لدى فئات قبطية شعبية ووسطى مفادة أن حمايتهم منوطة بإعتصامهم بالمؤسسة وقادتها. هذا الدور الجماعى للكنيسة ورموزها ساهم فى ظل عوامل أخرى فى تكريس حالة العزلة والانسحاب لغالبية "المواطنين" الأقباط من المجال السياسى والى تكريس مشاعر الخوف وثقافته .

٧- أدت حالة الجمود والركود فى الحياة السياسية والرسمية الى فراغ سياسى ، مرجعه الجمود الجيلى ، والهيكلى فى اطار الصفوة الحاكمة والنظام التسلطى وامتداده الى الاحزاب السياسية الرسمية - الحزب الوطنى ، واحزاب المعارضة - بل وفى اطار القوى المحجوبة عن الشرعية القانونية والتي تعمل فى دوائر الستر السياسى والسرية . قامت الصفوة الحاكمة بالتركيز على المعالجات الامنية للأزمات السياسية ، ولاسيما مع عنف المعارضة الاسلامية الراديكالية وغيرها من الملفات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية ، وتزايد أعباء الاجهزة الامنية المختصة الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق سلطاتها القانونية والواقعية والسياسية وفى إطار نظام الطوارئ . ترتب على استنثار الأجهزة الأمنية بأدوار عديدة الى توسع نفوذها ، ولاسيما فى المجال الحزبى والدينى عموماً ، والقبطي على وجه الخصوص. أدى ذلك الى تعامل مباشر وصل الى تعاون قادة الاكليروس الدينى والأجهزة الأمنية وذلك من اجل ايجاد حلول لبعض المشكلات "الطائفية" داخل اجهزة الدولة البيروقراطية من بعض التمييزات او الانتهاكات الحقوقية والقانونية او إدارة الأزمة الطائفية وفق التعبير الشائع وغير الدقيق ، مما أدى الى بروز تعاون وبعض اشكال التحالف بين رجال الامن ورجال المؤسسة الدينية ، وفى احيان اخرى توتر وصراع وضغوط متبادلة فى اثناء التظاهرات القبطية ، او وقائع تشكل مصدراً لنزاعات اسلامية مسيحية .

* أن الاسناد السلطوى لملف الهموم القبطية الى أجهزة الدولة الأمنية يعكس انسحاباً للصفوة الحاكمة و"القادة السياسيين" للنظام عن ادارة ملف العلاقات الدينية والاسلامية - المسيحية ، والاحظر ادارة الاندماج السياسى القومى للدولة والامة والمجتمع والاديان فى مصر .

٨- أدت السياسة الامنية الصارمة المضادة للراديكاليات الاصولية الاسلامية ومنظماتها السياسية الى تخفيض معدلات العنف المادى وموجاته الطويلة والمنكسرة والقبض على كوادر واعضاء بارزين واعتقالهم واعدام بعضهم الى تناقص الفاعلية الحركية للأنشطة المادية العنيفة للجهاد والجماعة الاسلامية ومن ثم الى تناقص وقائع الاعتداء المادى على الكنائس القبطية ، وعلى

المواطنين كما كان يحدث فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى من قبل الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية . أدى ذلك الى تآكل الرأسمال الدينى السياسى الإسلامى والى صعود الرأسمال الدينى والاجتماعى الإسلامى - الرموز والطقوس والخطابات الدينية والمذهبية والزى واللغة والحياة اليومية وفى العلاقات الاجتماعية وفى الوسط البيروقراطى والوظيفى لاجهزة الدولة ، وفى اهتمامات الاعلام وتزايد هيمنة رجال الدين وامتداد سلطانهم الى المجال الفردى الخاص ... الخ ! ومن ثم تزايدت سطوة ونفوذ الإسلام الاجتماعى والعقيدى من ناحية ومواز للسلطان الكنسى الاجتماعى على نحو ما المحنا اليه سابقاً فى ايجاز.

* أدى صعود الرأسمال الدينى والاجتماعى والإسلامى خاصة والمسيحى بدرجة ما الى اعادة أسلمة للمجالين العام والخاص وتركيز الخطابات الدينية الإسلامية على المجال الخاص الفردى وتفضيلاته بدءاً من نظام الاسرة وعلاقات القرابة والاخلاقيات التقليدية والرموز والعلاقات الاجتماعية الجندرية وفى لغة التخاطب والتعامل اليومى ، وفى أنظمة الزى المرموزة بالاشارات والشفرات الدينية وما ترتب على ذلك من نتائج ، أدت الى تمييز لا تخطئه العين فى المجال العام بين المصريين على اساس معيار الانتماء الدينى .

* فى ظل بيئة تمييزية فى مجال السلوك والطقوس الاجتماعية أدى ذلك الى بروز نمط آخر من الحصار الدينى الناعم ، ولكن المكثف والضاغط والمؤثر الذى دعم عمليات تماسك الأقباط البينى واندماجهم داخل المؤسسة وبناءهم لمجال عام أقلوى وموازى لمجال علم يتأسلم اجتماعياً وطقوسياً ورمزياً .

* أن مظاهر أسلمة المجال الخاص وامتدادها الى المجال العام الاجتماعى أثار على تماسك بعض الموحدات الثقافية القومية والى تآكل وتفكك بعضها الآخر . أن وهن وتفكك بعض الموحدات الأساسية للاندماج الاجتماعى والقومى ادى الى بروز ظواهر جديدة فى مجال الانقسام الدينى - الدينى ويمكن رصد بعضها فيما يلى :-

أ- بروز بعض الانقسامات الطولية في البناء الاجتماعي بين المسلمين والاقباط على اختلاف انتماءاتهم "الطبقية" .

ب- ظهور لتماسك نسبي للأقباط ككتلة تتسم ببعض الاندماج وبوادر ظهورهم الاجتماعي - الديني كأقلية ، وهو ما يبرز في الخطابات الاسلامية التي تتحدث عن فقة الاقليات حيناً ، واهل الذمة حيناً آخر ، وساعد ذلك على شيوع الخطابات القبطية السياسية - الداخلية وفي المهجر - التي تركز على انتهاك حقوقهم السياسية والدينية وحرية العقيدة وممارسة شعائرها الخ

ج- بروز خطابات تاريخية في الفضاء النتي ناقده للديانة الإسلامية وأصولها العقائدية والتشريعية وظهور بعض رجال الدين الاقباط الذين يهجون العقائد الإسلامية وسيرة الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وبات بعضها يلقي بعض القبول في إطار وسط قبطي محافظ دينياً ومعد لتقبل هذا النمط من الهجاءات الهجومية ضد الاسلام بديلاً عن الموقف الدفاعي الذي انتهجه الاقباط والمؤسسة القبطية الارثوذكسية تاريخياً ازاء الاسلام والمذاهب المسيحية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية بل والكنائس المسيحية الشرقية .

د- إعادة إحياء الذاكرة الاقلوية وتاريخها الاستشهادي ومورثها ودمجها في بعض المظاهر والوقائع التمييزية المعاصرة وذلك لتقوية أواصر التماسك والاندماج القبطي الداخلي ، ناهيك عن انعكاس ذلك في شكل انقسامات في الوعي والذاكرة الجمعية للأمة ، وضعف حضور الأمة المصرية كاندماج حديث ومعاصر في اطار مشروع الحداثة السياسية والثقافية والدستورية والقانونية والاجتماعية مع بروز الروابط والانتماءات في اطار الجماعات الأولية.

هـ- بروز مظاهر للتوتر الديني الاسلامي - المسيحي في الحياة اليومية، ذات طابع عفوى حيناً ، وتعبيراً عن مشكلات اجتماعية واحتقانات مستمرة دون نفاذ لجذور المشكلات ومعالجتها .

و- أدت هيمنة المؤسسة الدينية على المجال العام القبطي السياسي والاجتماعي والثقافي عموماً - وباستثناءات محدودة - الى هيمنة الوعي الديني على الوعي السياسي ، والى تحريك بعض قادة الاكليروس للشباب وصغار السن للتظاهر في المقر البابوي وبعض الكنائس كورقة ضغط

فى مواجهة الدولة وجهازها الامنى ولتحريك بعض جمعيات اقباط المهجر لممارسة اعلامية وسياسية فى المهاجر القبطية او فى الفضاء النتى ، وهو ما حدث فى واقعة "وفاء قسطنطين" وبعض حالات التحول الدينى الى الاسلام ، ومن ابرز نتائج عمليات التظاهر القبطية العقائدية كأداة ضغط انتقالها للوسط الإسلامى ونشاطه الدعويين والسياسيين كأداة ضغط مضادة إزاء النظام وصفوته الحاكمة وجهازه الامنى ، كما حدث مؤخراً امام كنيسة "مارى جرجس" بحى محرم بك بالاسكندرية كاحتجاج وطلب اعتذار من البابا عن مسرحية "كنت أعمى فأبصرت" لما قيل عن انطاوؤها على مساس بالعقيدة الاسلامية ونبي الرحمة صلوات الله وسلامه عليه .

٩- بروز مؤشرات لتحالف بين المؤسسة الارثوذكسية الكنسية وبين جماعات الضغط القبطية المهجرية ، يمكن ملاحظة من تداخل فى خطاباتهم السياسية - الدينية حيناً ، ومن تبنى الخطابات القبطية المهجرية لأطروحات ومطالب الخطاب السياسى الدينى للبطيريك والكنيسة سواء فى غالبية بياناتهم او كتابات ابرز نشطاء حركة اقباط المهجر مع بروز استثناءات لبعض متقفيهم الذين يطرحون الهموم القبطية فى اطار قيم ومبادئ المواطنة والليبرالية العلمانية والدولة الحديثة .

١٠- من محركات نشطاء الفضاء النتى ووعاظ الشوارع وبعض دعاة الفضائيات فى التحريض ودحض اطروحات اقباط المهجر توظيف الخارج وتقارير الأقليات الدينية ووفود لجنة الحريات الدينية بالخارجية الامريكية فضلاً عن وفود بعض اعضاء الكونجرس التى تأتى بين الحين والآخر لمعرفة وضع الحريات الدينية فى مصر ودعوة بطيريك الأقباط الأرثوذكس البابا شنودة الثالث لانتخاب المرشح الرئاسى عن الحزب الوطنى الرئيس حسمى مبارك اثناء الانتخابات الرئاسية الماضية مما دفعهم إلى نقد النظام واجهزة الدولة والقول بخضوعهم لاستقواء الاقباط بالضغوط الخارجية وبدور اقباط المهجر وهو ما بات موضوعاً لمحفزات التعبئة والشحن الدينى - السياسى الإسلامى المضاد .

١١- أثارت مطالب مفكرى ونشطاء القوى الاجتماعية الحديثة للنظام والصفوة الحاكمة بضرورة تغيير دستور ١٩٧١ مخاوف لدى جماعة الاخوان المسلمين وبعض النشطاء السياسيين والاجتماعيين الاسلاميين من أن يؤدي ذلك فى ظل بيئة عولمية وداخلية متغيرة وربما لا تكون مواتية الى الضغط لتعديل المادة الثانية من الدستور ١٩٧١ والتي وضعت نصاً وتعديلاً فى يونيو ١٩٨٠ الى اعادة تعديلها الأمر الذي يمثل خسارة رمزية وسياسية للتيار الاسلامى السياسى عموماً ، من هنا تشكل عمليات التعبئة والشحن العفائدى للجمهور الاسلامى ولاسيما إزاء الأقباط ورموزهم الدينية أحد أدوات الضغط السياسى الاجتماعى على النظام واجهزته وصفوته الحاكمة وذلك للحيلولة دون تعديل لهذه المادة التى تمثل موضوع لانتقادات سياسية ودستورية من بعض المثقفين العلمانيين والاقباط والليبراليين والماركسيين ... الخ .

١٢- توظف بعض الجماعات الاسلامية السياسية ونشطاء ونشيطات الإسلام الاجتماعى والدعوى التعدد الدينى مادة مفضلة لبناء مكانة ونفوذ وذبوع بين الجمهور المسلم على اساس الخطاب التمييزى الذى يمجّد ديانة منتجى الخطابات الطائفية وهجاء ديانة الآخر الدينى وفى بعض الاحيان يستخدم التناذب العقيدى الحاد وبعض الوقائع والشائعات الطائفية عن تحويل بعض الفتيات المسلمات الى مسيحيات الى مادة للتعبئة السياسية وكسر القيود القانونية والسياسية والامنية المفروضة من النظام على المجال العام السياسى وعلى نشاطات الجماعات الاسلامية السياسية المحجوبة عن الشرعية كالأخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الراديكالية وتمثل التعبئة الدينية - السياسية فى اطار طائفى أبرز آليات كسر القيود عن هذه الجماعات المحظورة قانوناً .

١٣- أدت البيئة الدينية الانقسامية المتوترة دائماً الى تحريك عوامل عدم الاستقرار السياسى والى غلبة المواءات الدينية - الامنية فى التصدى للأزمات الطائفية وطرق إدارتها مما أثر على البيئة السياسية وفعاليتها ونشطاءها وقضاياها التى سيطرت عليها عمليات التعبئة الدينية الاسلامية - المسيحية والى استقطابات حادة فى المجال العام على اساس التمايز الدينى والمذهبى ناهيك عن قيام الجماعات الدينية السياسية الاسلامية وقادة المؤسسة القبطية بالتنافس للسيطرة على قائمة

اعمال او اجندة - الجدل والسجال العام في البلاد كي تظل ذات طابع ثنائى - ضدى ، أى تدور
فى مدارى الحلال والحرام الدينى - السياسى لضمان حضورهم الدائم فى الاجندة القومية للحوار
والسجال العام .

• فى ظل الاستقطابات الدينية تأثر الحضور القبطى الفردى او الجماعى فى المجال العام
السياسى، وعندما حاول بعض نشطاء الحياة العامة الترشح فى الانتخابات العامة لم يجد استجابة
مرنة من قادة الاحزاب السياسية والحزب الوطنى تحت دعاوى انهم لن يستطيعوا النجاح فى
انتخابات البرلمان ومع ذلك نجح بعضهم وفشل كثر ، والمحصلة السياسية تراجع الوزن النسبى
السياسى للأقباط فى المعادلة السياسية والحزبية الراهنة فى مصر . ترتب على هذا التراجع
للوزن السياسى للأقباط الى تزايد دور المؤسسة الدينية الارثوذكسية وقادتها والبابا شنوده الثالث
وتزايدت أصوات التمثيل النسبى للأقليات على اساس دينى و"طائفى" والذى سبق ان رفضه القادة
السياسيين للأقباط اثناء وضع دستور ١٩٢٣ أن الانتخابات البرلمانية الحالية تبرز ضعف عدد
المرشحين الاقباط من الحزب الوطنى وتزايد عدد المرشحين على بعض ترشيحات احزاب
المعارضة الرسمية والتوازنات السياسية - الدينية تشير الى ان مشكلة التمثيل السياسى
ومشاركتهم لا تزال محدودة ودون حلول دائمة ، الامر الذى يؤدى الى استمرارية وضعية
الاحتقان الطائفى والتوترات الدينية - الاسلامية - المسيحية ومعها نمط الضغوط المتبادلة بين
الاطراف سواء داخليا أو عولمياً .

ثانياً : الملامح المتغيرة في أزمة مسرحية (كنت أعمى فأبصرت) :

- هل ثمة متغيرات جديدة ظهرت على الوسط الاجتماعي - الديني والفضاء المكاني - الثقافي للأزمة الطائفية التي حدثت مؤخراً بعد توزيع قرص مدمج يحتوى على مسرحية " كنت أعمى فأبصرت" التي عرضت منذ عامين لمرة واحدة كما قيل ولم تعرض ثانية ؟
- كيف ظهر القرص المدمج التي طبعت عليه المسرحية ؟ ولماذا اعيد طبعه وتوزيعه في اطار بعض طلاب جامعتي عين شمس والقاهرة ؟ ولماذا امتد إلى بعض المحافظات في الغربية وكفر الشيخ والبحيرة ؟ هل القرص يحتوى المسرحية التي عرضت منذ عامين ام ادخل بعض التغييرات القبحية عليها والتي تمس العقائد الاسلامية والرسول الكريم "صلى الله عليه وسلم" ؟ ومن الذى قام بتوزيع الاقراص المدمجة ومن الذى قام بتعبئه النشطاء والجمهور في محافظات مختلفة وحدد مواعيد للتظاهر امام كنيسة ماري جرجس في منطقة محرم بك لمرات متعددة ؟ ولماذا تم ذلك في سياق عمليات تنافس سياسى وحزبى ودينى بدائرة بها مرشح قبطى عن الحزب الوطنى وهناك مرشحين اخرين بعضهم مارس الشحن الطائفي في الانتخابات السابقة بمقولة ان لا ولاية لغير المسلم على المسلم والتي سبق لبعض فقهاء المسلمين المعاصرين الرد عليها ودحضها من الناحية الشرعية والأصولية ؟

السؤال الجامع على مستوى المشاهد الطائفية ما هي الملامح المستجدة على مسرح الأزمة الطائفية في منطقة محرم بك ؟

وقائع الفتنة الطائفية التي حدثت حول كنيسة ماري جرجس بمنطقة محرم بك بالإسكندرية ليست جديدة فهي جزء من تاريخ مستمر للأزمات الطائفية منذ ١٩٧٢/٩/٨ حيث تم الاعتداء على جمعية النهضة الأرثوذكسية بدمهور بمحافظة البحيرة، وحادثه الخانكة زائعة الصيت بعد إشعال النيران في جمعية الكتاب المقدس في ١٩٧٢/١١/٦، مروراً بأحداث عديدة تجاوزت في سعد الدين إبراهيم الفتنة مجدداً، جريدة مصر اليوم ص ١٣ في -تقدير بعض الباحثين ٢٩/١٠/٢٠٠٥- مائة وعشرين حادثاً طائفيًا عنيفاً استدعى تدخل واسع النطاق للأجهزة الأمنية ووقع فيها ضحايا. إن الأزمات -العلامات في تاريخ العلاقات بين المسلمين والأقباط من الخانكة

والإسكندرية فى السبعينيات، وعزبة الأقباط إلى كفر دميانه وعين شمس وإمبابة فى الثمانينيات، والكشح الأولى (١٩٩٨)، والثانية (١٩٩٩-٢٠٠٠)، وواقعة شريط الراهب المشلوح وجريدة النبأ، وبين تتالى وقائع الفتنة وأزماتها الذائعة، هناك وقائع عديدة لم تستدعى تدخلاً أمنياً وتم تطويقها.

ثمة تشابه فى وقائع عديدة، سواء فى الأسباب والفاعلين على ساحة الأزمة، وكانت المعالجات التى تتم أمنية بالأساس، ويعاونها بعض رجال الدين الرسميين من شيخ الجامع الأزهر وعلماءه ودعائه إلى بطريك الأقباط الأرثوذكس وكبار الأساقفة والأكليروس فى النطاق المكاني وضحاياه، يعنى أن -المخصص لعمله. إن إعادة إنتاج ظواهر العنف الطائفي المادي والرمزي الدينية، ولا يعنى تشابه الأسباب -ثمة اختلالات بنائية لم يصلح معها نمط المعالجات الأمنية والوقائع، أن السياقات السياسية والاجتماعية المتغيرة لا تؤثر على الأزمة ومسارها، بل أن التحولات التقنية والاتصالية والعولمية المتغيرة تؤثر على مسار الأزمة، وعلى حركة أطرافها، كما حدث فى عدد من الأزمات الطائفية منها الكشح (١)، والكشح (٢)، حيث لعب الفاكس، أو الجوال - دوراً رئيسياً فى الإعلام عن وقائع العنف -وشبكة الإنترنت، والهاتف المحمول الطائفي وضحاياه من القتلى والمصابين وحرانق المنازل، وتخريب المحال والاعتداء على الممتلكات الخاصة.

الأدوات التقنية والاتصالية الجديدة، لعبت أدوار الإعلام بالوقائع وتفصيلاتها، وهو كسر حاجز التعقيم الإعلامي الحكومي، واستخدمت فى تعبئة منظمات حقوق الإنسان، وجماعات الضغط القبطية المهجرية، وفي الاتصال بوسائل الإعلام المصرية والعربية، وفى حشد رأى عام عالمي مساند لضحايا الفتنة الطائفية.

فى وقائع الأزمة الطائفية لمسرحية كنت أعمى فأبصرت، ثمة متغيرات جديدة أثرت على مسارها وتفاعلاتها يمكن رصد بعضها فيما يلي:

١- المتغيرات العولمية الجديدة:

أ- أدت تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، وسقوط حائط برلين، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ونمو تأثيرات - الذى سيتشكل ويتطور بوتائر سريعة -إلى بروز المجتمع المدني العولمي منظماته فى إطار الدوائر السياسية، وصانعي القرارات فى الدول الأكثر تطوراً، والمنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها والمنظمات الإقليمية. وفى هذا الإطار

ظهرت جماعات ضغط دينية ومذهبية وعرقية ولغوية وجنوسية تدافع عن مطالب وحقوق هذه الجماعات داخل بعض الدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المجموعة الأوروبية، وفي سياق تأثير وضغوط المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حقوق الإنسان والأقليات، استطاعت أن تجعل بعض كبار السياسيين الأمريكيين يساهمون في إصدار قانون لحماية الحريات الدينية، وفي هذا الإطار استفاد بعض أقباط المهجر من هذا القانون ومارسوا ضغوطاً عبر بعض التحالفات مع بعض المنظمات الأمريكية غير الحكومية للتلويح بين الحين والآخر بورقة المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لممارسة ضغوط على الحكومة الديني، أثر نسبياً -المصرية. إن بروز تأثير بعض جماعات أقباط المهجر وخطابهم السياسي على الاهتمام الحكومي الرسمي بملف الهموم القبطية، ومحاولة تخفيف بعض القيود الواردة على حقوق الأقباط.

يبدو أن نشاط أقباط المهجر هم تعبير عن تغير موضوعي في السياسات العولمية، وداخل الدول الأكثر تطوراً، من حيث تنامي وزن ونفوذ جماعات الدفاع عن الأقليات الدينية والعرقية والقومية واللغوية، وأحاطت ذلك باتفاقيات دولية، وبيانات صادرة من الأمم المتحدة، وتشريعات داخلية من مثل قانون حماية الحريات الدينية، وقانون منع معاداة السامية الأمريكيين.

إن بروز أقباط المهجر كجماعة ضغط وتأثير أعطى ورقة هامة من أوراق القوة والتأثير الجديدة للمؤسسة الدينية الأرثوذكسية الرسمية، ومن ثم تبدو أواصر تحالف بينهما، وهو أمر يبدو طبيعياً في إطار المتغيرات الكونية الجديدة، وعدم التصدي الحكومي لحل مشكلات المواطنة والمساواة بين المصريين، وفق قواعد وأسس الهندسة الدستورية الحديثة، والمعاصرة.

لاشك أن المؤسسة الأرثوذكسية استخدمت جماعات أقباط المهجر كقوة ضغط إزاء النظام وبعض سياساته، وفي ذات الوقت في مواجهة القوى الإسلامية السياسية، وخطاباتها على اختلافها إزاء الأقباط، والمفاهيم التي تنتقص من مفهوم المواطنة في إطار الدولة القومية الحديثة والمعاصرة ويمكن القول أن ضغوط أقباط المهجر، ولدت انطباع يشيع وسط الجماعات الإسلامية، السياسية، والمؤسسات الدينية الرسمية مفاده أن ثمة استقواءاً بالولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ضد النظام، والإسلاميين خاصة، والمسلمين عموماً، من هنا بروز بعض التوترات الطائفية متمثلة في الردود الإسلامية، على مؤتمر أقباط المهجر الذي سيعقد في شهر نوفمبر ٢٠٠٥ بالكونجرس لمناقشة المشكلات القبطية في مصر. إن الردود

الغاضبة تعكس شيوع احتقان ومكبوت طائفي يبرز في سياق بعض الوقائع المولدة للتعبيرات والسلوكيات الطائفية الرمزية أو المادية العنيفة.

تزامنت الدعوة لعقد مؤتمر واشنطن مع خلافات بين الداعين إليه، وبينهم، وبين بعض نشطاء الحركة الإسلامية السياسية مؤخراً على نحو يذكرنا بوقائع المؤتمر القبطي ومترتباته في أوائل القرن الماضي. ولا شك أن بعض السجال الذي أثير حول ترتيبات عقد مؤتمر أقباط المهجر، وتأجيله إلى شهر نوفمبر ٢٠٠٥، أشاع انطباع أن هناك استقواء بالخارج الأمريكي والأوروبي، مما ساعد على احتقان الحالة الطائفية، دون جدل موضوعي حول ظاهرة أقباط المهجر في سياقات عولمية مع نظائرها من جماعات الضغط الجديدة وشبكتها وتحالفاتها مع فاعلين ونظراء جدد.

متعدد الوسائط- الفائقة التطور نقطة تحول نوعية في مجال ب- شكل بروز أدوات الاتصال نقل المعلومات عن وقائع انتهاك حقوق الجماعات الدينية والعرقية والقومية واللغوية، ولاسيما الحقوق الدينية في مجتمعات ودول عديدة على المستوى العولمي، ناهيك عن أدوارها في التعبئة-وبناء التحالفات، والإعلام عن وقائع الانتهاك .. الخ كما أسلفنا. أن غرف النقاش أو "الدرشة" تحولت إلى سجالات وهجاءات دينية وطائفية، ويمكن القول أنها شكلت نقاط اشتعال ديني وطائفي، وفي بث وتوزيع الإنتاج الديني السجالي إزاء الأديان الأخرى على الأسواق الدينية الأوسع محلياً وإقليمياً وعولمياً. هذا التغير الجديد في الأسواق الدينية أصبحت مؤثرة على السوق ومن ثم أثر - بأديانه ومذاهبه وخطاباته وعروضه وتنافساته ونزاعاته .. الخ -الديني المصري المسيحية، بل وأدى إلى فتح-هذا المتغير الجديد على الاحتقانات والأزمات الدينية الإسلامية المشهد الديني ألتعددي المصري على مشاهد الانقسامات الدينية وثقافتها في المنطقة، كالعراق، ولبنان، وسورية، ومنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، والسودان .. الخ.

محرم بك- مؤخراً لعب الإنترنت، -لا شك أن أحداث الفتنة الطائفية التي تمت بالإسكندرية ونشطاء غرف الدردشة دوراً كبيراً في التعبئة وشنن المشاعر وتحريك المكبوت الطائفي، والاتصالات وتنظيم التظاهرات.

ج- لعبت بعض الفضائيات الدينية المسيحية، دوراً في الشحن الطائفي للمصريين والأقباط، وخاصة غلو الخطابات المسيحية، وهجاءاتها للعقائد الإسلامية والسيرة النبوية والرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه، وهو ما يعكس الانتقال من مواقع دفاعية إلى هجومية. أن تأثير

- الوسطى، والوسطى - الفئات الوسطى - الفضائيات يتنامي وينتشر في أوساط اجتماعية عديدة الصغيرة، بل وبعض القطاعات الشعبية في المدن من خلال نظام الوصلات ذات الإيجار الشهري الرخيص -، مما يؤدي إلى الشحن الطائفي لمستهلكي هذا النمط من الخطابات الدينية المتشددة الأقباط والمسيحيين، وإنما -والسجالية. من ناحية أخرى لا يقتصر الأمر على بعض رجال الدين نجد نظائر لهذا النمط لدى بعض الدعاة الإسلاميين الذين يتناولون العقائد المسيحية بالنقد والأوصاف السلبية والغلو.

المسلمين والمسيحيين - بات ملحوظاً على - أن الأثر السلبي للوعاظ واللاهوتيين الفضائيين مستهلكي المواد الدينية المتلفزة، وفي المساجلات في الفضاء التي، وهو ما ظهر في وقائع الأزمة التي تمت مؤخراً في منطقة محرم بك بالإسكندرية.

٢ - الأزمة الطائفية: المتغيرات الداخلية

من متابعة وقائع الأزمة الطائفية كما وردت في مصادر إعلامية عديدة، يمكن رصد ما يلي من متغيرات:

١- بروز نتائج تآكل الطابع الكوزموبوليتاني والمتوسطي للفضاء الثقافي والديني الإسكندري، الذي تآكل تدريجياً ويبطئ على مدى عقود عديدة وبدأت تتجلى نتائجه منذ أربعة عقود، ولاسيما في ظل عمليات الهجرة من الصعيد، والأرياف المحيطة بالمدينة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وفي الدينية في الصعيد، حيث هاجرت بعض الأسر والعائلات القبطية -أعقاب بعض التوترات الدينية إلى الإسكندرية. أن عمليات الترييف الثقافي والقيمي ظاهرة أملت بالمدن المصرية الكبرى في ظل الانفجارات السكانية، والبطالة، وهجرة المتعلمين، وفي ظل انتشار العشوائيات على هوامش المدن، وفي قيعانها، بحيث ناءت البني الأساسية عن استيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين القادمين من الريف إلى الحضر.

يمكن ملاحظة وجود بؤر للعصبيات المناطقية التي تنتمي إلى الصعيد تحديداً، وتشكل مناطق تركيز للقوة التقليدية، وتأثيرها في الانتخابات البرلمانية وهو ما يبدو واضحاً في القاهرة، وبعض مدن القناة. ناهيك عن إمكانية التلاعب بالانقسام الديني أثناء العمليات الانتخابية، الأمر الذي يولد الفتن الطائفية.

٢- يبدو أن تأثير عقود الهجرة إلى النفط، وثقافة محاكاة السلوك الديني في المجتمعات أحادية الدين كالمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج، أثرت في بعض اتجاهات المصريين

الديني إزاء -المسلمين اللذين عملوا في المجتمعات النفطية، من حيث صرامة الفقه الاجتماعي ضمن عوامل أخرى- أثر على -الأغيار الدينيين. ويبدو أن محاكاة ثقافة الصحراء المميكنة الثقافة الإسلامية المصرية الوسطية عموماً لصالح تشرنق سني مصري في مواجهة تحولات الثورة والانتفاضات الشيعية في إيران، ولبنان، والبحرين والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. من ناحية أخرى أدى عنف الجماعات الإسلامية الراديكالية، والنزاع والمناورات السياسية بينهم وبين النظام، والإخوان المسلمين على استخدام الإسلام في الصراع السياسي إلى بروز تشرنق قبطي مضاد، وكرسته بعض الممارسات العنيفة والاعتداءات المادية والعنف الرمزي ضد الأقباط والكنائس، وهو ما أدى إلى نمو ثقافة العزلة الروحية داخل المذهب الأرثوذكسي أساساً، وداخل المؤسسة الدينية الرسمية، وإلى تكريس الانسحاب القبطي من المجال العام السياسي.

٣- شكلت البيئة الانتخابية التنافسية عاملاً رئيساً في استخدام المتغير الديني في المعركة الانتخابية وخاصة أن الدائرة بها، مرشح قبطي عن الحزب الوطني ومن ثم أدى ذلك إلى بروز تعبئة على أساس ديني بين المرشحين، ومن ثم لجأ البعض، إلى الخطاب الديني والتضامانات المسيحي، وهو ما بات يشكل أحد عناصر العمليات -التقليدية، بناءً على المتغير الإسلامي الانتخابية خلال العقود الماضية، ومن أسف يبدو أن أطرافاً مباشرة تستفيد من الحشد الديني، فضلاً عن أن التوترات "الطائفية"، توظفها بعض القوى السياسية الإسلامية.

٤- كشفت أحداث كنيسة ماري جرجس عن دور الإنترنت، وغرف المحادثة الدينية في التعبئة والحشد، والربط بين النشطاء في محافظات مختلفة كالقاهرة والإسكندرية، وكفر الشيخ، والبحيرة، وطنطا، وتحريك هذه العناصر للتظاهر في الإسكندرية لمرشحين، ووقوع ثلاثة قتلى، والاعتداء على إحدى الراهبات في واقعة ذات خطورة. ويبدو أن ثمة قادة أداروا عملية التعبئة، وأن هناك شبكات على الإنترنت من بعض النشطاء ناهيك عن دور ما في التعبئة الدينية لعبته عناصر تنتمي إلى الجماعة السلفية داخل الدائرة.

إن نمط التظاهرات الإسلامية التي تمت تبدو وكأنها ردود أفعال مضادة للتظاهرات القبطية داخل المقر البابوي في واقعة السيدة وفاء قسطنطين، وأنها محاولة لإعادة رسم التوازنات الدينية والطائفية في البلاد.

٥- ثبت تناقص قدرة رموز المؤسسة الدينية الرسمية الإسلامية والمسيحية - الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر، والبطريرك الأرثوذكسي- على التأثير فى مسار وقائع الأزمة والحيلولة دون تفاقمها.

٦- عدم قدرة الأحزاب السياسية والحزب الحاكم ومرشحيهم والمستقلين، وبعض الجماعات المحجوبة عن الشرعية على احتواء وتطوير الأزمة، وإدارتها على نحو كفاء، وإنما قصرى ما تم هو محاولة بعضهم توظيف الانفجار الطائفي لمصالح انتخابية محضة.

٧- غياب الدور السياسي للحكومة، ولقادة النظام فى التعامل مع الأزمة الطائفية، وترك الأمور للأجهزة الأمنية للتعامل معها كجزء من السنن السلطوية للنظام وقادته.

إن ما تم فى منطقة محرم بك يكشف وبوضوح أن الفضاء الاجتماعى المصرى محتقن دينياً وطائفيًا، ومن ثم يبدو مرشحاً لتوترات وأزمات طائفية أخرى، ومن ثم يحتاج إلى معالجات هيكلية لأسبابها وعواملها الأساسية.

ثالثاً: محاولة أولية للتعامل مع الأزمات الطائفية:

أثناء وعقب تفجر الأزمات الطائفية يطرح رجال السياسة، والأديان، والأعلام مجموعة من الأسئلة حول العوامل والأسباب التي تؤدي إلى إنتاج الفتن والأزمات الطائفية، ثم يطرح دائماً السؤال ما العمل؟

تكثيف الأسئلة لمدة خمسة عقود يزيد منذ ٢٠٠٥ وتكاثرت منذ عقد السبعينيات من القرن الماضى، وحتى حادثة كنيسة ماري جرجس الأخيرة.

أن تكرار الأسئلة وتشابهها يعنى عدد من الأمور نشر إليها فيما يلي:

١- عدم حدوث اختراق بحثي وأكاديمي - إلا باستثناءات محدودة- أو سياسي أو ديني لمعرفة جذور الأزمات، واستمراريتها، وعوامل وأسباب إنتاج الفتنة، وكيف يمكن التعامل مع مصادرها، وإدارتها حال اشتعالها؟

٢- إن غياب حلول بنائية لمصادر إنتاج التوترات والنزاعات الدينية يعنى أن ثمة فاعلين سياسيين ودينيين يستفيدون من استمرارية وتجدد مصادر إنتاج الأزمات الطائفية.

٣- غالب الخطابات السياسية والدينية السائدة حول العلاقة بين المصريين - المسلمين والأقباط فى إطار الدولة الحديثة، والأزمات والثقافة الطائفية، تتسم بالتبسيط والتعميمات، وغلبة

الشعارات الكبرى حول الوحدة الوطنية، والهلال مع الصليب والأدوار الشريرة والشيطانية للأطراف والأيدي الخارجية التي تحرك الفتنة في الظلام إلى آخر هذا النمط من اللغو السياسي والكتابي والديني ، الذي لم تثبته قط أجهزة الدولة المختصة أو صانعي خطاب المؤامرة الخارجية.

٤- أن لجوء الصفة الحاكمة إلى الخيار الأمني في معالجة الأزمات الطائفية لم يؤدي إلى حلول بنائية، ومعالجة الجذور والروافد، وإنما قصارى ما تم معالجات وقتية وفنية، يدخل فيها المكون الديني، واستخدم رموز المؤسسة الدينية الرسمية الإسلامية والمسيحية في إلقاء خطاب نمطي عن الأخوة وأن كلا الدينين يحضنان على المحبة والأخوة الإنسانية، وبعض الأمثلة الشخصية على الصداقة والجيرة والحياة المشتركة أو ضرب مثال حول شمائل أفضل الأصدقاء وأعزهم من الدين الآخر، إلى آخر اللغة الخشبية والجامدة التي فقدت رواءها ولم تعد منتجة دلاليا واتصاليا بين المصريين.

٥- أن تاريخ الأزمات الطائفية الطويل، وراءه موروثات وتعاليم وأساليب تنشئة دينية واجتماعية وسياسية، تركز في بعضها على تمجيد كل دين لذاته ،وعلى صوابية أحكامه وشرائعه ومصداقية عقائده إزاء الأديان والعقائد الأخرى حتى وإن كانت تنتمي إلى ذات الدين.

أنماط تنشئة وتعليم ديني سائدة تركز بعضها على الحضور المركزي والكلي لحقائق كل دين مع نفي واستبعاد الآخر، أو إهماله، لأن جميع منتجي خطابات التنشئة والتكوين الديني الشفاهية والكتابية تركز على أن دينها هو الدين السماوي الصحيح.

وترتب على ذلك تاريخ من الانقسامات في الوعي الديني لدى المصريين وذاكرتهم الجماعية المشتركة، وفرعاتها الدينية والجندرية والعرقية والمذهبية.

أن تآكل الرأسمال الثقافي والديني الشعبي المشترك لصالح نمو النزاعات الأصولية- في التعليم والخطاب والتنشئة الدينية والمذهبية - أدى إلى نمو الرأسمال الديني المذهبي المتشدد، وملء فراغ المساحات المشتركة الخالية من التفاعلات والإنتاج الاجتماعي والسياسي والرمزي المتبادل بين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والسياسية والاجتماعية والعرقية والجندرية. وفاقم من ظاهرة التآكل التدريجي للرأسمال الاجتماعي والرمزي المصري المشترك، الفراغ في المجال العام السياسي المقيد بالضوابط السياسية والقانونية والإدارية والأمنية الصارمة،

الأمر الذي أدى إلى الجمود السياسي والجيلي، وإلى استبعاد أجيال سياسية عديدة، وانسحاب الأقباط عموماً عن المشاركة السياسية.

١- مقترحات لحلول في الآجلين القصير والمتوسط: تأسيساً على تاريخية الأزمات الطائفية واستمراريتها، وطابعها البنائي، يبدو من الصعوبة بمكان إيجاد حلول سريعة وناجعة، ولكن الطابع البنائي للأزمات يحتاج إلى معالجات متعددة ومركبة وعلى مدى زمني طويل، ناهيك عن الحاجة الموضوعية إلى حلول سريعة سواء في إدارة الأزمات وتطويرها في المدى القصير، والمتوسط، بالإضافة إلى المعالجات البنائية طويلة المدى.

المعالجات الوقتية أثناء اندلاع الأزمة تتطلب اتخاذ ما يلي من إجراءات:

أ- التعاون السياسي- الأمني- الديني، بقيادة رجال السياسة من القادة السياسيين الرسميين والمعارضين، والعناصر المحلية، وذلك لإدارتها سياسياً، وضبط الأطراف الدينية التي يحاول بعضها بناء نفوذ ودور على أساس التشدد في الأمور الدينية والدفاع عن دينه إزاء الآخر الديني، وهو أمر شائع إذ أن كل مؤسسة تحاول أن تضع قيوداً بينها، وبين الآخر الديني لاعتبارات تتصل بهيمنة المؤسسة وقادتها على اتباعها المؤمنين بعقائدها والحيولة دون تأثيرهم بالدين الآخر وقيمة وثقافته وعقائده، ومن ثم يعد ضبط أدوار رجال الدين من الأهمية بمكان. من ناحية أخرى يبدو التدخل الأمني جزءاً من عملية سياسية مركبة، وليس كمعالجة وحيدة، ومن ثم يخضع إلى التقديرات السياسية لا الجوانب الأمنية أو الدينية المحضة.

ب- تطبيع قانون الدولة بصرامة على الأطراف التي شاركت في الأزمة أي كانت مواقعهم الدينية أو السياسية أو الاجتماعية، لأن سيادة القانون العادي يؤدي إلى ترسيخ احترامه بين المخاطبين بأحكامه، ويعزز من هيبة الدولة والنظام لدى الجمهور، ومن ثم تعد المعالجات العرفية التي تعتمد على التوافق والمجالس العرفية والمجاملات اللفظية من أهم أسباب تكرار الأزمات، خاصة أن بعض العناصر التي تشترك في الأزمات الطائفية تعرف أن الحلول العرفية والمحلية هي التي ستطبق حتى في حالة إلقاء القبض عليهم بدعوى أن نشاطهم لن يخضع للمساءلة القانونية الصارمة، وسيفرج عنهم آجلاً أو عاجلاً كجزء من تطويق الأزمة الطائفية.

ج- ضرورة إعادة النظر في ميثاق الشرف الصحفي، وتطويره في ضوء الموثيق العالمية، وتفعيل قواعده، وأعمال مبدأ المسألة المهنية إزاء النشر المثير للفتن الطائفية لتكرار هذا النمط من

الكتابات والأخبار والصور والتحقيقات المثيرة للكرهية ، أو الازدراء الديني والدور الذي أدت إليه ، وذلك في ضوء التقاليد المهنية وداخل الجماعة الصحفية .

د- مراجعة النصوص العقابية الخاصة بالازدراء الديني ، والأعمال التي تؤدي إلى إشاعة الكراهية الدينية والمذهبية والعرقية وتغليظ العقوبات على سلوكيات الفتنة على اختلافها ، ولاسيما عمليات التحريض التي يقوم بها موظفي الدولة على اختلافهم .

هـ - إعداد ورش عمل حول ثقافة المواطنة والحريات الدينية ودولة القانون للعاملين في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب ، ثم يتم توسيع ورش العمل والتدريب ، إلى جهاز أمن الدولة ، ولاسيما السياسات والإستراتيجيات الأمنية إزاء التوترات الدينية .

و- تأسيس مراكز للإنذار المبكر للوقاية من النزعات الدينية - والمذهبية ، وهو ما سبق لنا اقتراحه أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي في أواخر عقد التسعينيات ، وتم الأخذ به في توصيات المؤتمر الذي عقد في استوكهولم للخبراء .

تقوم المراكز أو مركز قومي ، وفروع له في المحافظات المصرية ، برصد الوقائع الطائفية أيا كان مجالها ، وفي إطار سياسات التعليم الديني والتنشئة والخطابات الدينية ، ويقدم تقارير وتوصيات للرأي العام ، ورجال السياسة والدين .

ز- يمكن الأخذ بنظام التقرير القومي عن الحالة الطائفية والدينية في مصر ، وذلك عن طريق إسناد رئيس الجمهورية ، أو بعض أفراد المعارضة ، أو منظمات المجتمع المدني الملف إلى شخصية عامة مستقلة ، وذات وزن أكاديمي وثقافي وأعلامي ، تتولى الملف وتستعين بمن تشاء من الخبراء ، وتستطلع آراء رسميين ، ورجال أمن وإدارة ودين وخبراء ، وتضع تقريرا شاملا ينطوي على حلول مقترحة ، وتقدمه إلى الجهة التي طالبت بإعداده ، وهذا النظام أخذت به فرنسا أيام ميتران وكذلك شيراك كما حدث أثناء أزمة العلمانية الفرنسية إزاء الأزمة إلى برنارد ستاذي .

٢-مقترحات بنائية للأجل الطويل .

المعالجات البنائية هي جزء من نظرة شاملة لتجديد الدولة والنظام السياسي ، والسياسات الإعلامية والدينية والثقافية والتعليمية والأمنية .

تعتمد الحلول طويلة المدى على حزمة من السياسات السابقة ، وذلك على النحو التالي :

١- تدريب المدرسين وإعادة تأهيلهم على ثقافة المواطنة والحريات ، ولاسيما التدين والاعتقاد ومباشرة الشعائر الدينية ، والتسامح ، والقبول بالآخر .

٢- إعداد مناهج جديدة تدرس من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي والعالي ، حول المواطنة وحقوق الإنسان ودولة القانون .

٣- إعداد دراسات عن تاريخ الأزمات الطائفية وأسبابها ، وعن السياسات الدينية ، والخطابات الدينية ، لوضع استراتيجيات لإصلاح التعليم الديني والمدني .

٤- إعداد برامج لتدريب وتحديث المؤسسة الأمنية وعقائدها وسياساتها الأمنية في ضوء التطورات العولمية الجديدة ، والحراك السياسي في البلاد ، ولاسيما ضرورة دفاع المؤسسة عن الحقوق الفردية والجماعية ، وحياد المؤسسة الإيجابي إزاء الحكومة والنظام وقادته ، والقوى السياسية والدينية الأخرى .

٥- إصلاح المنظومات القانونية التي تشكل قيوداً على حقوق المواطنة بين المصريين ، ورفع الإعاقات السياسية والتقاليد الإدارية والأمنية والبيروقراطية أمام تفعيل مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة .

- إن تجديد أواصر الاندماج القومي المصري في ضوء مبادئ وثقافة المواطنة ودولة القانون الحديث ، ستؤدي إلي تنشيط المجال العام السياسي ، والرأسمالي الثقافي والرمزي المشترك ، الأمر الذي سيؤدي إلي تخفيض التوترات والأزمات الدينية الإسلامية المسيحية في مصر ، ويعيد إحياء ثقافة الأمة المصرية والدولة الحديثة.